قـــرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٩٧٤٩ لسنة ٢٠١٥

بتخويل بعض العاملين بإدارة المحاجر بمحافظة البحيرة صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المناجم والمحاجر ؛

وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون الثروة المعدنية ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٤٩٦ لسنة ٢٠١٠ بمنح بعض العاملين بإدارة المناجم والمحاجر بمحافظة البحيرة صفة مأمورى الضبط القضائى ؛

وعلى كتاب السيد الدكتور محافظ البحيرة رقم (٥٧٨٧) المؤرخ ٢٢/١٠/٢٠١٥ ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يُلغى قرار وزير العدل رقم ٥٤٩٦ لسنة ٢٠١٠ فيما تضمنه من منح صفة مأمورى الضبط القضائى لبعض العاملين بإدارة المناجم والمحاجر بمحافظة البحيرة .

(المـادة الثانية)

يُخول بعض العاملين بإدارة المحاجر بمحافظة البحيرة - كل فى دائرة اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى ، وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المناجم والمحاجر والقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون الثروة المعدنية ، وهم السادة :

م	الاسم	الوظيفة
١	جيولوجى/ حربى على حربى	مدير الإدارة
٢	جيولوجى/ إبراهيم أبو زيد الحناوى	كبير باحثين
٣	جيولوجى/ السيد حسن الليودى	كبير باحثين

م	الاســـــــم	الوظيفـــــة
٤	جيـولوجى/ إبراهيم مـــحـــمـــد عـــلام	كـبـيـر باحـثين
٥	جيـولوجى/ مـــحـــمـــد عـــبـــده الخـــلايلى	كـبـيـر باحـثين
٦	جيـولوجى/ شـــريف عـــبـــد الجـــواد حـسب الله	كـبـيـر باحـثين
٧	جيـولوجى/ رضـــا عـــبـــد الســـلام فـــرج	كـبـيـر باحـثين
٨	جيـولوجى/ مـــحـــمـــود إبراهيم حـــشـــيش	كـبـيـر باحـثين
٩	جيـولوجى/ أحـــمـــد مـــحـــمـــد حـــجـــازى	كـبـيـر باحـثين
١٠	جيـولوجى/ مـــحـــمـــد مـــحـــروس أبو خليل	كـبـيـر باحـثين
١١	الســـيـــد/ أحـــمـــد زيـدان تـونـى	قـــيـــاس
١٢	الســـيـــد/ صـــبـــرى ســـيـــد مـــتـــولى	مـــلاحـــظ
١٣	الســـيـــد/ عـبـد المنعم مـحـمـد عـبـد الرحـمن	مـــلاحـــظ
١٤	الســـيـــد/ رجب عـــبـــد الفـــتـــاح الحـــريرى	مـــلاحـــظ
١٥	الســـيـــد/ أحـــمـــد مـــحـــمـــد شـــهـــوان	مـــلاحـــظ

(المـــادة الثالثة)

يُنشـــر هذا القـــرار فى الوقائـــع المصريـــة على نفقـــة الجهـــة طالبـــة القـــرار ، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٠١٥/١١/٣٠

وزير العدل

المستشار/ أحمد الزند